

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على اتفاق التمويل الموقع بتاريخ ١٩٨٣/١١/١١
بين حكومتي جمهورية مصر العربية (هيئة مشروعات القطارة والطاقة
المائية والمتعددة) والولايات المتحدة الأمريكية (أكزيم بنك وسيتي بنك)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قررت :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التمويل الموقع بتاريخ ١٩٨٣/١١/١١ بين حكومتي
جمهورية مصر العربية (هيئة مشروعات القطارة والطاقة المائية والمتعددة)
والولايات المتحدة الأمريكية (أكزيم بنك وسيتي بنك) ، وذلك مع التحفظ
بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٠٤ (٢٧ فبراير سنة ١٩٨٤) .

حسنى مبارك

اتفاق تمويل

بين جمهورية مصر العربية

وسيني بنك القومي الأمريكي

وبنك الولايات المتحدة الاستيراد والتصدير

عدد ٢ تريليون كابلان - محطة أسوان

قرض «اكزيم بنك» رقم ٧١٤٦ - مصر

أبرم هذا الاتفاق في ١١/١١/١٩٨٣ بين هيئة مشروعات القطارة والطاقة المائية والتجددية (المقترض) تعمل مع ومن خلال البنك المركزي المصري و(سيني بنك) مؤسسة مصرية قومية أنشئت ونظمت بقوانين الولايات المتحدة ومصرف الولايات المتحدة الاستيراد والتصدير (اكزيم بنك) أحد وكالات الولايات المتحدة الأمريكية .

الحيثيات

حيث ان المقتضى قد طلب من كل من اكزيم بنك وسيني بنك أن يقدم تمويلاً (تمويل «لبنك الواحد» و «تمويلين» للبنكين معاً) بالعملة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية (تسمى فيما بعد «دولارات» وتمثل بالعلامة) لصالحه بالمبلغ المذكور بالمادة رقم ١ ليتمكن المقتضى من تمويل ٨٥٪ من تكاليف المهام والخدمات الأمريكية المستهدفة بعد ٣٠ ديسمبر ١٩٨٠ والمشتراء ومصدره منها لمصر تتضمن هذه المهام والخدمات عدد وحدتين تريليون كابلان أمريكية الصنع صنع شركة اليس شالمرز كل منها ٦٨٥ ميجاوات وتصنع تبعاً لما يقره الاكزيم بنك وسيني بنك باعتبارهما المختاران لتمويل هذا الاتفاق (البند) وكما هو مطلوب للاستعمال بهيئة منخفض القطارة وهي هيئة نصف مستقلة من جمهورية مصر العربية لمشروع محطة كهرباء أسوان ٢

وحيث ان المقترض سيدفع أو يتسبب في أن يدفع نقداً مبالغ إجمالية لا يقل عن ١٥٪ من تكاليف المهام والخدمات الأمريكية (الدفعات النقدية) .

وحيث ان الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هيئة المعونة الدولية () ستقوم بتقديم منحة للمقترض لتمكنه من الحصول على وحدتين اضافيتين من شركة اليس شالمرز كل منها تريينة كابلان قدرة ٦٨٥ ميجاوات لهذا المشروع (وحدات التريينات الاضافية) .

وحيث ان تدبير هذه القروض للأغراض المذكورة عاليه تسهل الاستيراد والتصدير وتبادل التسهيلات بين الولايات المتحدة ومصر .

وحيث انه على الأسس السابقة وطبقاً لشروط ونصوص هذا الاتفاق فان كلاً من أكرزيم بنك وسيتي بنك مستعدان لتقديم تمويله المذكور فيما بعد لأجل ذلك اتفق الأطراف على ما يلى :

(مادة ١)

مبلغ وتاريخ صلاحية التمويل

(١) المبلغ :

يقدم كل من أكرزيم بنك وسيتي بنك تمويلاً لصالح المقترض لا يقل عن المبلغ الموضح بعد بالدولارات أو النسبة المئوية من بنود تكاليف المهام والخدمات الأمريكية كما هو موضح أدناه قرین كل اسمه :

المد الأقصى للنسبة المئوية من تكاليف المهام والخدمات الأمريكية	القيمة	البنك المقترض
٠.١٠,-	٨٨٩٣٤٥,٤٠	سيتي بنك
٠.٧٥,-	٦٦٤٠٠٩٠,٥٠	جهاز أكرزيم بنك
٠.٨٥,-	٧٥٢٥٤٣٥,٩٠	إجمالي

(ب) تاريخ الصلاحية :

تنتهي صلاحية استخدام التمويلين بعد انتهاء العمل يوم ٣١ أغسطس ١٩٨٥
 (تاريخ الصلاحية) ما لم يوافق أكزيم بنك كتابة على تاريخ صلاحية لاحق .

(مادة ٢)

شروط التمويل

(أ) التسديد :

سيقوم المقترض بتسديده جميع المبالغ المنصرفة من التمويلين كالتالي :

١ - بالنسبة للتمويل المقدم من ستي بنك (تمويل ستي بنك) على ثلاثة أقساط سيكون مبلغ كل من القسطين الأولين ٣٧٦٢٧١٧٩ دولار تدفع في ٣٠ سبتمبر و ٣١ مارس ١٩٨٦ على الترتيب وسيكون مبلغ القسط الأخير ١٣٢٨٠١٨٢ دولار تدفع في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦

٢ - وبالنسبة للتمويل المقدم من أكزيم بنك (تمويل أكزيم بنك) على قسطان نصف سنوي متباو تستحق في ٣١ مارس و ٣٠ سبتمبر من كل عام وبدءاً من ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦ وستكون قيمة كل قسط ٣٧٦٢٧١٧٩ دولار فيما عدا القسط الأول فأن قيمته ستكون ٢٤٣٤٧٠٢٠ دولار .

(ب) الفائدة :

١ - سيقوم المقترض بدفع الفائدة على كل المبالغ المنصرفة غير المسددة من وقت لآخر من التمويلين وذلك من تاريخ صرف هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها الذي سيسلد في ٣١ مارس و ٣٠ سبتمبر من كل عام بادئاً من هذه التواريف التالية لأول سحب من هذين التمويلين وتحسب الفائدة بسعر ٤٪٨٣٪ سنوياً على أساس عدد الأيام الفعلية التي انقضت (تشمل اليوم الأول ولكنها لا تشمل اليوم الأخير) وعلى أساس أن السنة ٣٦٥ يوماً بالنسبة لتمويل ستي بنك وأن السنة ٣٦٥ يوماً بالنسبة لتمويل الأكزيم بنك .

٢ - اذا لم يدفع اي مبلغ من الأصل او الفائدة او الاتعاب المستحقة لاكتزيم بنك او ستي بنك بالكامل عند الاستحقاق فان المقترض (الى الحد الذي يسمح به القانون المطبق) سيدفع لاكتزيم بنك او ستي بنك - حسبما ستكون عليه الحالة - فائدة على المبالغ غير المسددة من تاريخ استحقاقها حتى تاريخ تسديدها بالكامل تدفع عند الطلب كالآتى :

١ - (أ) بالنسبة لتمويل اكتزيم بنك تحسب كما جاء بالفقرة رقم (١) السابقة .

و (ب) وبالنسبة لتمويل ستي بنك تحسب لكل يوم يسر بعد تاريخ استحقاق كل مبلغ بالسعر الأعلى للساعتين الآتى :

١ - بالطريقة المحسوبة بالفقرة رقم (١) السابقة ولكن بمعدل ١٪ سنويا فوق السعر المذكور بذات الفقرة .

٢ - ١٪ فوق المعدل السنوى الذى يقدمه ستي بنك لبنوك الدرجة الأولى عن وداعع اليوم الواحد بالدولار في بورصة لندن الساعة ١١ قبل الظهر (بتوقيت لندن) في هذا اليوم (أو اليوم السابق له اذا لم يكن هذا اليوم يوم عمل) وبمبلغ مساو بصفة أساسية للبالغ الذى انقضى موعد استحقاقه .

ويقدم ستي بنك للمقترض شهادة بانبلغ وبطريقة حساب هذه الفائدة بالكيفية المطبقة مصرفيًا وستكون دليلا كافيا لاثبات مبلغ الفائدة .

(ج) المستدات الاذنية :

يوافق المقترض على أن يؤكد دليل التزامه تسديد جميع المبالغ المنصرفة من كل تمويل مع فوائدها باصدار سند اذنى بصيغة المذكورة بالملحق ١/١ (سند ستي بنك) ويسلمه لستي بنك ويكون بقيمة الأصل المساوى لتمويل ستي بنك وكذا اصدار وتسلیم سند اذنى لاكتزيم بنك بصيغة الملحق ٢/٢ كل سند وأى

سند يقدم للتبادل يسمى في مجموعها سندات وفرادي سند .

أصول السندات المسلمة لا كزيم بنك وسيتي بنك يجب أن تكون :

١ - المطبوعة باللغة الانجليزية .

٢ - مؤرخة بتاريخ اصدارها .

٣ - بقيمة مئاتة لقىمة القرض المحددة .

٤ - متطابقة مع النصوص والشروط الأخرى لهذا الاتفاق .

وسيكون كل سند ساري المفعول وقابل للتنفيذ إلى حد مساو لقيمة الأصلية فقط وبأثر لا يزيد عن إجمالي المبالغ المسحوبة والمرصودة لذلك السند وبالنسبة للفائدة ستكون نافذة بحيث لا تتعدي عن حد الفائدة المستحقة على المبالغ من تواريخ السحب .

(د) تخفيض الأقساط :

ابتداء من تاريخ انتهاء صلاحية السحب سيقوم كل من سيتي بنك واكزيم بنك بالغاء أي جزء لم يسحب ولم يلغ من تمويله بالتساوي لكل تخفيض في كل دفعه تستحق في هذا القرض .

(ه) تبادل السندات :

بناء على طلب محرر من اكرزيم بنك أو سيتي بنك من حين آخر بعد تاريخ صلاحية السحب سيحرر المقترض ويسلم لاكرزيم بنك أو سيتي بنك - حسبما ستكون عليه الحالة - سندًا أو سندات جديدة لاستبدالها بأي سند سبق اصداره لاكرزيم بنك أو سيتي بنك كيفما يحدده كل منها على الترتيب .

(يشمل - اذا حدد اكرزيم بنك او ستيتى بنك - سندًا منفصلاً لكل قسط من الأصل غير المسدود سندًا منفصلاً لكل فائدة ستدفع على هذه الأقساط) كل سند جديد او سندات ستكون بمبلغ اصلى او بمبلغ اجمالي اصلى مساو لمبلغ الرصيد الاصلى للسند او المبلغ الاجمالى الاصلى للسندات المتنازل عنها وستوافق من ناحية أخرى لمتطلبات الفقرة (ج) من هذه المادة باستثناء تلك التعديلات التي سيحددها اكرزيم بنك وستيتى بنك على الترتيب لتنفيذ أي شروط أخرى لهذا الاتفاق .

(و) الاتعاب :

سيدفع المقترض الاتعاب كالتالى :

١ - الى ستيتى بنك :

(١) عمولة ارتباط ١٪ الى ١٪ سنويًا على المتوسط اليومي غير الملغى والرصيد غير المستخدم من تمويله وتحسب على أساس الأيام الفعلية المنقضية (شاملة اليوم الأول ولا يشمل اليوم الأخير) وباعتبار السنة ٣٦٠ يومًا مستحقة من تاريخ هذا الاتفاق وتدفع نصف سنوي على آخر يوم عمل لكل ستة شهور من ذلك الحين فصاعداً .

٢ - (لاكرزيم بنك) :

عمولة ارتباط ١٪ الى ١٪ سنويًا على الرصيد غير الملغى والرصيد غير المستخدم من حين لآخر من تمويل لاكرزيم بنك محسوبة بالكيفية عاليه ولكن باعتبار السنة ٣٦٥ يومًا و تستحق من ١٩ ديسمبر سنة ١٩٨١ وتدفع في ٣١ مارس ، ٣٠ سبتمبر من كل عام بدءاً من ٣١ مارس ١٩٨٢

(ز) التسديد المبكر :

سيكون للقرض - بوجب موافقة مكتوبة من ستي بنك بالنسبة لتمويله واكيزيم بنك بالنسبة لتمويله الحق من حين لآخر أن يدفع كلياً أو جزئياً - دون زيادة أو غرامة - المبلغ الأصلي المرصود تحت كل تمويل بشرط أن يعطى المقترض أكيزيم بنك وسيتي بنك عشرة أيام عمل (كما هو موضح بالفقرة الأولى من المادة العاشرة) سابقة على اشعار مكتوب يتضمن عزمه على التسديد وبالنسبة المطلوب تسديده مبكراً وأن المقترض سيدفع بالكامل كل المبالغ المستحقة تحت هذا الاتفاق من تاريخ السداد المبكر مع فوائدها التي استحقت حتى تاريخ السداد المبكر على المبالغ التي تسدد مبكراً .

يتم توزيع كل التسديدات المبكرة شاملة التسديدات المبكرة المسدة حسب الفقرة ج (٢) توزيعاً نسبياً بين أكيزيم بنك وسيتي بنك تبعاً لنسبة المبالغ التي سجّلت حينئذ والمرصودة تحت سندات كل تمويل . كما سيقوم كل من ستي بنك وأكيزيم بنك باسترداد أي مبلغ تسديد مبكر قام باستلامه من أقساط تمويله الأصلي بعد تخفيضها ومن سنته أو سنته بطريقة عكسية لجدولة الاستحقاق .

وفي حالة قيام المقترض باشعار ستي بنك بعزمها على التسديد المبكر - حسب ما ستكون عليه الحالة - قد يحررا اشعاراً للمقترض يطلب فيه أن يقوم السداد المبكر على أساس التاسب . وإذا اختار أكيزيم بنك أو ستي بنك هذا الاختيار فإن مبلغ أي تسديد جزئي مبكر يشتمل على تسديدات مبكرة تتم طبقاً للفقرة ج (٢) من المادة ٣ سيقسم نسبياً بين ستي بنك وأكيزيم بنك تبعاً لنسبة المبالغ التي سجّلت حينئذ والمرصودة تحت كل من التمويلين .

(ح) طريقة التسديد :

كل المبالغ التي يدفعها المقترض لاكيزيم بنك وسيتي بنك بوجب هذا الاتفاق أو السندات ستكون بالعملة القانونية للولايات المتحدة من أموال متاحة مباشرة .

بالنسبة لتمويل سيتي بنك فإن كل التسديدات ستقدم للمكتب الرئيسي
لسيتي بنك بالعنوان الآتي ٣٩٩ يارك افينيو نيو يورك - نيو يورك ١٠٠٤٣ -
الولايات المتحدة .

(لحساب وحدة مصرف سيتي بنك القاهرة أو مكتب مشابه آخر أو فرع
لسيتي بنك كما سيحدد من وقت لآخر كتابة بمعرفة سيتي بنك) قبل الساعة
١٢ ظهرا (بتوقيت نيو يورك) عند تاريخ الاستحقاق .

وبالنسبة لتمويل أكرزيم بنك ستقدم كل التسديدات بينك نيو يورك للاحتياطي
النيدرالي بالحساب الدائن لاكرزيم بنك TREASNYC/4984 بخزانة الولايات
المتحدة واشنطن وعندما يجدوا أن استحقاق أي تسديد تحت هذا الاتفاق سيكون
في يوم غير أيام العمل فإن هذا التسديد سيتم في اليوم التالي مباشرة ويحتسب
عن هذا اليوم الزائد في الوقت أية فائدة أو أتعاب مستحقة .

(ط) توزيع المبالغ وطلبات التسديد :

سيقسم كل من سيتي بنك وأكرزيم بنك كل التسديدات التي يستلموها تحت
هذا الاتفاق أو السندات (لا يشمل التسديدات المبكرة) نسبيا بين أنفسهم تبعا
للمبالغ المستحقة حينئذ لسيتي بنك وأكرزيم بنك في كل فئة حسب ما جاء
بالمادة ٤ - أ (١٢) .

وسيقوم أكرزيم بنك بتوزيع التسديدات التي يتسلّمها نسبيا بين سند أكرزيم
بنك ١ ، سند أكرزيم بنك ٢ آخذًا في الاعتبار المبالغ المستحقة حينئذ في كل فئة وتبعا
للأسبقية الواردة في القائمة أدناه .

وسيقوم أكزيم بنك وسيتي بنك باسترداد كل التسديقات التي يتسلّمها من سند أو سنداته حسب ترتيب الأسبقية الآتية :

- ١ - الفائدة المستحقة طبقاً للفقرة (ب) ٢ من هذه المادة .
- ٢ - العمولة المستحقة .
- ٣ - المبالغ المستحقة والتي لم تذكر في هذه الفقرة (ط) .
- ٤ - الفائدة المستحقة طبقاً للفقرة (ب) ١ من هذه المادة .
- ٥ - أقساط الأصل المستحقة ويوافق المفترض على أي تقسيم أو تسويات .

(مادة ٣)

المثلون والتقويضات والتعهدات

(أ) ممثلو المفترض وتقويضاتهم :

يؤكد المفترض ويقرر الآتي :

١ - السلطة :

ان له سلطة كاملة وحق قانوني في الدخول في الاستدادات والالتزامات الأخرى الموجودة في هذا الاتفاق والسنادات وان له القدرة على تنفيذه وعلى تسليم السنادات وأداء مراعاة نصوص الاتفاق وشروطه والسنادات .

٢ - التقويضات الحكومية :

ان كل تقويضات وتصديقات - تشمل كل تصديقات الصرف الأجنبي والخاصة بتدبير الدولارات الالزام للتسديقات المطلوبة تحت هذا الاتفاق والسنادات - حكومة جمهورية مصر العربية أو أي حكومة أخرى لها حق التقاضي على المفترض أو أي وكالة أو ادارة أو جهاز به ضرورية لما يلى :

(أ) تقويض المنفذين وتسليم هذه الاتفاقية وتنفيذها ومراعاة نصوصها وشروطها وكذلك السنادات .

(ب) لصلاحية هذه الاتفاقية والالتزام باثارها ونفاذها وان السندات قد تم الحصول عليها وملتزم بها ولها قوة النفاذ وذات اثر كامل .

٣ - القيود :

عدم وجود شرط في الدستور ، القانون ، التشريع ، قرار أو تنظيم لحكومة جمهورية مصر العربية أو حكومة أخرى لها حق التقاضي على المقترض أو أي وكالة أو ادارة أو جهاز موجود بها وكذا عدم وجود أي شرط ، أي حالة ، ميثاق ، قانون أو وسيلة متشابهة للمقترض أو أي شرط لأى معاهدة ، اتفاق أو أي وسيلة أخرى ملزمة للمقترض أو لأى من ممتلكاته أو ايراداته ، ستكون موضع مخالفة أو انماض لتنفيذ وتسليم هذا الاتفاق أو لتأديته ومراعاة نصوصه وشروطه وكذا السندات .

٤ - النفاذ :

يشكل هذا الاتفاق والسدادات عند اصدارها التزامات للمقترض عامة مباشرة وغير مشروطة وان نصوصها وشروطها صالحة ولها قوة النفاذ .

٥ - الدعاوى القانونية :

انه لا دعاوى قائمة أو علم أكيد واعتقاد بتهديد له أمام أي محكمة أو وكالة حكومية سوف :

(أ) تؤثر ماديا وعكسيًا على حالته المالية والادارية والتشغيل .

(ب) تقيد أو تحظر أو لها التأثير على قيد أو حظر تنفيذ ومراعاة نصوص وشروط هذا الاتفاق .

(ج) يشكل بأى طريقة أخرى في صلاحية الاتفاق والسدادات وفي الآثار الملزمة بتنفيذها .

٦ - العمليات التجارية :

أن المقتضى يخضع للقانون المدني والتجاري فيما يتعلق بالالتزاماته تحت هذا الاتفاق والسنادات وأن تنفيذه وتسليمها وأدائه لهذه الاتفاقية والسنادات يعتبر أعمالاً خاصة وتجارية أكثر منها حكومية وعامة . وانه يخضع للتقاضى بالنسبة لالتزاماته تحت هذا الاتفاق والسنادات والى حد أنه لن يحصل على أية حصانات من التقاضى لاي محكمة أو أى طريقة قانونية . ويعتبر الاذعان للتقاضى والتنازل عن الحصانة المذكورة بالسادسة التاسعة ذات فاعلية والالتزام على المقتضى غير قابل للالغاء .

٧ - المتطلبات الاجرائية :

يؤكد نفاذ وقبول هذا الاتفاق بجمهورية مصر العربية وأنه ليس من الضروري لهذا الاتفاق أو السنادات أو أى مستند آخر ان يوضع في ملف أو لدى أى محكمة أو سلطة أخرى في جمهورية مصر العربية أو أن تدفع أى تبعات أو ضرائب مشابهة لهذا الاتفاق أو السنادات لمريان مفعوله .

٨ - الضرائب :

لن توجد ضرائب أو رسوم أو خصومات أو أعباء أو حجوزات على تنفيذ وتسليم هذا الاتفاق والسنادات تحت القوانين الحالية لجمهورية مصر العربية أو أى قسم سياسي أو مصلحة ضرائب ولا على أية تسديدات تم لاكرزيم بنك وسيتي بنك تحت هذا الاتفاق أو السنادات .

٩ - ترتيب القروض والتكاليف :

الالتزامات المقتضى في هذه الاتفاقية أن يقوم بترتيب الدفع لجميع القروض الخارجية ولا يوجد أى امتياز أو ضمان أمن أو أى تكاليف أخرى كما لا يتضمن أى نوع من التفضيل في الاتفاق من أى نوع وهذا لضمان القرض الخارجي للمقتضى وذلك يعني قرض مالي أو ضمانات أو التزامات من هذا القبيل خاصة

بالمقترض وذلك يتضمن أن يدفع عينياً أو بأى عملة خلاف عملات الجمهورية العربية المتحدة قابلة للدفع لأى شخص أو مجموعة تعيش خارج جمهورية مصر العربية .

(ب) التزادات التأكيدية - المقترض :

يعهد المقترض ويوافق بأنه إلى أن تدفع بالكامل كل المبالغ المدينة تحت هذا الاتفاق والمستندات - وما لم يوافق سيتى بنك واكيزيم بنك كتابة على غير ذلك - فهو سوف :

١ - التفتيش :

يسمح لمسئلي واكيزيم بنك في وجود المحاسب القانوني الداولى الممثل للمقترض لعمل تفتيشات مقبولة لتسهيلاته وأنشطته ودفاتره للحد الذى يتعلق به هذه التسهيلات مع المشروع فقط على أن يقوم موظفو هيئة منخفض القطارة بتقديم جميع المعونات والتسهيلات الازمة .

٢ - تفويضات أخرى :

أن يحتفظ ويحصل على كل التفويضات والموافقات المحددة في الفقرة ١ من المادة ٣ الضرورية أو المستحقة لتمكن المقترض من مراعاة وأعمال النصوص والشروط المختصة بهذا الاتفاق وبالمستندات .

٣ - الاخطارات :

أن يخطر سيتى بنك واكيزيم بنك كتابة وبصفة عاجلة بأى نزاع أساسى قد يوجد بينه وبين أى حكومة أو وكالة حكومية أو شخص قانونى أو وكالة دولية .

٤ - حالات التخلف عن الوفاء بالدين :

أن يخطر سيتى بنك واكيزيم بنك بصفة عاجلة وفي موعد لا يتجاوز عشرة أيام من ظهور أية حالة عجز (وفقا للتعریف الوارد بالمادة ٨) أو أى حادث من الحالات التي تعتبر تخلفا إن لم يتم الاخطار بها أو مضى عليها الوقت أو كلاهما ويكون الاخطار بالتلغراف أو بالتلكس أو بالتلفون موضحا به التصرفات التي سيتخذها المقترض في مثل هذه الحالات .

٥ - التأمين :

يحصل على أو يطلب من الهيئة الحصول على تأمين كامل للمشروع يغطي جميع الأخطار وبقيمة تمايز المعتاد عادة للمشروعات المشابهة .

٦ - انجاز المشروع :

أن ينجز المشروع دوز أى تأخير ضروري ويستثمر الهيئة ويستثمر في المشروع تلك المبالغ المستمدة من موارده الذاتية أو المستمدة من مصادر أخرى تتفق مع الشروط الأخرى لهذا الاتفاق ووفقا لما قد يطلب لإنجاز المشروع شاملة التكاليف المتجاوزة المترتبة على ذلك والمستخدمة في العملية .

٧ - صيانة الأصناف المشتراء والمشروع :

أن يحفظ أو يجعل الهيئة تحفظ الأصناف المشتراء والمشروع في حالة تشغيل جيدة ويجعل أو يجعل الهيئة تعمل الاصلاحات السليمة والضرورية والأخلاق والتجديد اللازمين .

٨ - ترتيب المديونيات :

أن يحصل على ضمانه لصالح أكريم بنك وسيتي بنك لأى أو لكافحة الالتزامات بعجانب أية ضمانة ناتجة عن الدفعات المقدمة من المقترض لهيئة منخفض القطرارة لهذا الغرض آخذها في الاعتبار المبالغ المنصرفة للمقترض بموجب هذا الاتفاق ويجب أن تكون نصوص وشروط هذا الالتزام والضمان بالصيغة المرضية لا كريم بنك .

٩ - مستندات اضافية :

أن ينشئ المستندات الإضافية والأراء والشهادات أو الصكوك الأخرى أو المعلومات حسبما يطلبها سيتي بنك أو أكريم بنك .

(ج) تعهدات سلبية المفترض :

يعهد المفترض ويوافق على أنه، ولحين أن تدفع كل المبالغ المستحقة تحت هذا الاتفاق والسنادات بالكامل ، لن يجري الآتي بدون موافقة مسبقة مكتوبة من سيتي بنك واكرزيم بنك .

١ - رهونات :

(أ) أن ينشئ أو يفترض أو يسبح أو يكابد لا يجاد أى رهينات على أى ممتلكاته أو اراداته ما لم تكون مملوكة الآن أو مكتسبة فيما بعد باستثناء الآتى :

١ - الرهونات المفصح عنها في التقارير المالية المحددة في الفقرة أ من المادة ٣ أو من جهة أخرى المفصح عنها كتابة لا كريم بنك أو سيتي بنك بتاريخ سابق لهذا الاتفاق .

٢ - مخصصات الفرائب والمخصصات الناشئة من أعمال القانون صالح الميكانيكية وعمال المجهود الجسدي وما شابه ذلك بالنسبة للالتزامات غير المستحقة أو التي يعترض عليها المفترض عندئذ بحسن نيه .

٣ - أى رهونات على الممتلكات (من غير الأصناف المشتراء) التي يرتبيها فيما بعد اذا كانت تلك الرهونات موجودة قبل هذا الترتيب أو نشأت فيما بعد عند وقت الشراء لتأمين أسعار الشراء الموجودة فقط .

(ب) يسمح لهيئة منخفض القطارة بأن توجد أو تكابد لا يجاد أى رهونات على أى من الأصناف المشتراء فيما عدا الرهونات التي صالح المفترض المتعلقة بتمويل هذه الأصناف .

٢ - تسديد مبكر بالتناسب :

يسدد مبكراً أى التزام للأموال المقترضة أو لشن شراء مؤجل للمهمات أو الخدمات المستلمة ما لم في نفس الوقت يحضر أكيزيم بنك وسيتي بنك بعزمه على أداء هذا السداد المبكر وإذا طلب أكيزيم بنك أو سيتي بنك هذه الطلبات كتابة يدفع التمويلين مبكراً بـمبلغ إجمالي له نفس النسبة للمبلغ الأصلي الاجمالي المرصود تحت التمويلين ويجب أن يكون التسديد المبكر للالتزام للمبلغ الأصلي المرصود لذلك الالتزام .

٣ - قائمة الدخل :

يعير جوهرياً أو يسمح للهيئة لتعديل قائمة الدخل المنشأة طبقاً للفقرة ٥ من المادة ٤

٤ - عقود الشراء :

يلغى أو يعدل في أي طريقة أساسية أو يتخلى عن حقوقه أو التزاماته إذا وجدت تحت أي عقد للأصناف المشتراء (عقد الشراء) أو يسمح للهيئة لتلغى أو تعدل في أي طريقة أساسية أو تتخلى عن حقوقها أو التزاماتها تحت عقود الشراء .

٥ - التغيير في المشروع أو الأعمال :

يجري أو يسمح للهيئة بأن تجري أي تغيير أساسى في مجال أو طبيعة المشروع أو أعمالهم أو عملياتهم الخاصة .

٦ - بيع واستخدام الأصناف المشتراء :

يبيع أو يسمح للهيئة بأن تبيع الأصناف المشتراء أو يستخدم أو يسمح للهيئة باستخدام الأصناف المشتراء في أي دولة غير مصر .

(د) ممثليون ومفوضون وتعهدات خاصة - المقترض :

ينسب المقترض ويفوض ويتعهد بالآتى :

١ - التوظيف :

انه لم يوظف ولم يعين وأنه سوف لا يعين :

(أ) كوكيل أو مفوض فيما يختص بتمويل اكرزيم بنك - أي شخص كان موظفاً في اكرزيم بنك وشارك شخصياً وبصفة أساسية في تمويل اكرزيم بنك .

(ب) كوكيل أو مفوض ليظهر بنفسه فيما يتعلق بتمويل اكرزيم بنك أي شخص كان موظفاً لاكرزيم بنك في خلال سنة واحدة من تعينه لدى المقترض وحاز مسؤولية رسمية في تمويل اكرزيم بنك في أي وقت خلال السنة الأخيرة لتوظيفه اكرزيم بنك .

٢ - التسديدات :

انه لم يسدد أو وافق لبسدد ويتعد أنه لن يسدد أو يوافق على أن يسدد لأى شخص (بخلاف اكرزيم بنك وستي بنك) أي عمولة أو أتعاب أو سداد آخر يتعلق بالشراء أو الحصول على الأصناف المشتراء (بخلاف ثمن شراء الأصناف المشتراء) أو الانتهاءات أو عمليات التمويلين فيما عدا :

١ - المبالغ التي تدفع لموظفي المقترض المنتظمين طول الوقت إلى الحد المساوى لتعويضاً لهم الواجبة الدفع .

٢ - المبالغ التي تدفع طبقاً لهذا الاتفاق أو فيما يختص باصدار الاعتمادات المستندية المنصوص عليها .

٣ - تعويض معقول عن الأعمال الحقيقة المهنية والفنية أو الخدمات الأخرى المماثلة .

٥

(مادة ٤)

الشروط السابقة على الاستخدام

(ا) الاستخدام الأول :

كشرط سابق للاستخدام الأول للتمويلات سواء بطريق صرف أو اصدار أو تأييد اعتماد مستندى استخدام فانه يجب أن يقدم الآتى لسيتى بنك واكرزيم بنك بالشكل والجوهر المرضى لهما :

١ - سندات :

السندات الأذنية .

٢ - رأى قانونى :

(أ) رأى قانونى من مستشار قانونى للمقترض المؤرخ بما لا يزيد عن ١٠ أيام سابقة للاستخدام الأول معنون إلى اكرزيم بنك و سيتى بنك ويختص بالمقترض ليفيد بأن :

١ - ممثل المقترض ومفوضيه المشار إليهم في الفقرة (أ) من المادة الثالثة (بخلاف الفقرة الفرعية ٨) حقيقيون .

٢ - لا ضرورة لمزيد من الاجراءات (تشمل الحفظ والتسجيل الاعتراض ، أو دفع أي دمعات أو ضرائب مشابهة) أو الوسائل لجعل هذا الاتفاق والسندات الأذنية في الشكل القانوني الصحيح لقوانين جمهورية مصر العربية في مصر للنفاذ المعجل ضد المقترض المنتفع بموجب هذه القوانين .

٣ - ان الموافقات على الاختصاص والاجراءات الواردة في الفقرة (أ) من مادة ٩ فاذه وغير قابلة للرجوع فيها وملزمة للمقترض وفقا لقوانين جمهورية مصر العربية وأن أي حكم يصدر ضد المقترض من أي

محكمة محددة في تلك الفقرة تعرف به محاكم جمهورية مصر العربية
كحکم أجنبى صحيح نافذ جرياً ضد المقرض وعلى ممتلكاته في
جمهورية مصر العربية بعد اتخاذ الاجراءات العامة المطلوبة وطالما كان
حکماً نهائياً .

٤ - بالنسبة لأى قضية بموجب نصوص الاتفاقية والمستندات تقر
محاكم جمهورية مصر العربية بالفقرة الخاصة باختيار القانون الواردة
بفقرة (إ) من المادة ١٠ وتطبق ذلك القانون عند تفسير الاتفاقية
والمستندات وأى أمور أخرى مرتبطة بها .

٥ - التنازل عن الحصانة الخاصة بالمقرض والواردة في الفقرة (ب)
من المادة ٩ نافذة وملزمة له وغير قابل للرجوع فيها . ويشير الرأى إلى
كل من القوانين والأوامر واللوائح والقرارات والأمور الأخرى المتعلقة
بذلك ويعالج أى أمور أخرى مرتبطة بهذه الاتفاقية حسبما يطلب سينتى
بنك أو أكزيم بنك .

(ب) آراء قانونية من مستشار قانوني لاكزيم بنك وسينتى بنك بخصوص
الأمور المتعلقة بالاتفاقية والتي يتطلبها أحد البنوكين .

٣ - اثبات السلطة لابرام الاتفاقية :

نسخ مصدق عليها من جميع المستندات الازمة لاثبات حقيقة أن المقرض قد
اتخذ جميع التصرفات القانونية وغيرها الازمة لتفويضه في تحرير وتسليم الاتفاقية
والمستندات وأداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية وأدناه .

٤ - ثبات السلطة للتوقيع :

نسخ مصدق عليها بأن جميع المستندات شاملة نماذج التوقيعات الضرورية لثبات سلطة كل شخص يمثل المقترض وقام بالتوقيع على الاتفاقية أو المستندات أو وقع أو سيوقع على الكشوف والتقارير والشهادات والمستندات الأخرى والتي قد تقدم أو ستقدم بموجب هذا الاتفاق أو من ناحية أخرى سيعمل كممثل للمقترض في عملية التمويل .

٥ - كشف بالمطلوب :

كشف به الأصناف ووصف مختصر لكل صنف وفاتورة التكلفة التقديرية والتاريخ التقديرى للشحن يضاف الى ذلك نسخة من عقد شراء كل صنف على أن لا تخل عقود الشراء لأى صنف بأى نظام عام أو قانون في الولايات المتحدة الأمريكية .

٦ - التصاريح القانونية :

نسخة مصدق عليها من كل توسيع حكومي أو اعتماد لازم للمقترض ليقوم بالاقرارات والضمانات الواردة في الفقرة ٢/١ من المادة ٣

٧ - شهادة المقترض :

نسخة من شهادة المقترض وفقاً للنموذج ٤ من الملحق بـ لاكيزيم بنك فقط وأى تعويضات واردة بها سيرتضيها لاكيزيم بنك .

٨ - تمويل آخر :

دليل يفيد بأن المقترض قد حصل على تعهدات ثابتة لكل تمويل اضافي لذلك المذكور في هذا الاتفاق ولللازم لانشاء المشروع وتشغيله ويشمل ذلك أى استثمار عادى بشروط يرتضيها لاكيزيم بنك وسيتى بنك .

٩ - وكالة اجراءات :

اثبات أن المقترض قد عين الأشخاص المذكورين في الفقرة (١) من المادة ٩ كوكلاه له لعمل الاجراءات وأن كل وكيل قد قبل التعيين ووافق على أن يتولى الاجراءات القانونية الموجهة إلى المقترض والتي يتسلّمها الوكيل .

١٠ - اتفاقية فائدة اعانة مالية :

نسخة اتفاقية يقدمها المقترض أو يقدمها سيني بنك بنيابة عن المقترض بشكل وجوهر مرض لاكيزيم بنك بين سيني بنك وشركة اليون شالمارز والتي بموجبها وافقت الشركة لحث سيني بنك على القيام باعطاء تمويله بالشروط الواردة والنصوص المدرجة هنا - على اعانة تمويل سيني بنك لتمكينه من الحصول على معدل عائد تجاري على تمويله .

١١ - اتفاقية الـ AID :

من الواضح أن المقترض قد وقع اتفاقية مع AID لتدبر المبالغ اللازمة لشراء التريبيتين الاضافيتين وان هذه الاتفاقية قد أصبحت سارية المفعول تماما .

١٢ - ضمان البنك المركزي المصري :

ضمان البنك المركزي المصري لسيني بنك فقط في الصيغة الموضحة بالفقرة د تحت عنوان (الضمان) وكذلك أي شهادات مطلوبة أخرى أو مستندات يطلبها سيني بنك ولها علاقة بالتنفيذ والتوريد وسريان هذا الضمان .

(ب) استخدام القرض :

الشروط المسقبقة لكل استخدام شاملة الاستخدام الأول يجب أن تكون حسب الاشتراطات التالية والواجب اتباعها عند تاريخ كل استخدام :

١ - عدم جواز التقصير :

لا يجوز حدوث أي تقصير بتحديد أي اخطار أو اضافة أي وقت أو كلاماً مما يتسبب عنه حدوث تقصير في الحاضر والمستقبل بعد الاشعار باستخدام القرض .

٢ - المندوبين والضمادات :

جميع المندوبين وكذلك الضمادات التي تقدم بمعرفة المقترض في هذه الاتفاقية أو بمعرفة البنك المركزي المصري وبها علاقة بالضمان يجب أن تكون صحيحة في تاريخ كل استخدام وسارية المفعول بالنسبة للمندوبين والضمادات السابقة تقديمها في هذا التاريخ .

٣ - المصارييف والتكلفة :

جميع المصارييف الناتجة عن الفقرة F من البند (١١) وجميع المصارييف المدفوعة حسب الفقرة H من البند (٤) يجب أن يتحملها المقترض .

لكل استخدام يجب أن يكون له تمثيل خاص وضمان من المقترض بحيث يتبع جميع الشروط المذكورة في الفقرة R والتي يجب أن تستوفى عند تاريخ كل استخدام .

ويشترط أيضاً للاستفادة من التمويل لأول مرة أن يكون المقترض قد دفع جميع رسوم الایداع المستحقة وقائدة بموجب فقرة (و) من المادة ٢ وجميع تكاليف الطباعة المطلوبة في الفقرة (ح) من المادة ١٠ والمقدم بها فواتير والتمثيلات المتعددة والتفويضات التي تحتويها هذه الاتفاقية ستكون حقيقة وصحيحة في تاريخ كل استخدام ولن تظهر أية حالة تقصير أو حالة كان يمكن اعتبارها تقصيراً ولا الانذار أو مضي الوقت أو كلاماً مما سيشكل حالة تقصير ستكون مستمرة في ذلك الوقت .

(مادة ٥)

إجراءات استخدام التمويلين

متى حفقت جميع الشروط السالفة وضيقا للشروط الأخرى لهذه الاتفاقية شاملة الملحق (ب) والذي يشكل جزء منها - يجوز للمقترض استخدام التمويل بالطريقة الآتية :

١ - للمقترض أن يسحب من أكزيم بنك وسيتي بنك وله أن يطلب سداد الجزء المممول من الدفعات للموردين الأمريكيين .

٢ - يتخذ المقترض ترتيبات فتح الاعتمادات المستندية وتأييدها بينك تجاري أو أكثر من بنوك الولايات المتحدة المقبولة لسيتي بنك وأكزيم بنك (بنك الاعتماد المستند) لصالح مورد الأصناف المشتراء الأمريكيين .

كل سحب تحت هذه الاتفاقية - متضمنا السحب بطريقة إعادة الصرف لبنك الاعتماد المستند - سيتم في نفس الوقت وبالتناسب الذي سيتحمل به تمويل أكزيم بنك وسيتي بنك المكون الاجمالي مبلغ التمويلين .

ولن يكون أكزيم بنك أو سيتي بنك تحت أية التزام لزيادة المبلغ المنصرف أو تمويلهما نتيجة لتقصير أكزيم بنك أو سيتي بنك - حسبما ستكون عليه الحالة - في احداث أي صرف بموجب هذا الاتفاق . واصدار الاعتماد المستند أو تأييده بواسطة بنك الاعتماد المستند يعتبر استعمالاً لتمويلين يبلغ يعادل القيمة الاجمالية التي تعهد أكزيم بنك وسيتي بنك باعادة صرفها (كما ورد في الملحق (ب) لذلك الاعتماد المستند) وسيعتبر السحب تحت التمويلين ظاهراً عندما يعد البنك الاعتماد المستند حواله مسحوبة تحت اعتماده المستند . ولن يكون أكزيم بنك أو سيتي بنك مسؤولاً عن أي تصرف أو اهمال من بنك الاعتماد المستند يخل بأى من التزاماته الخاصة باعتماداته المستندية . والاعتمادات المستندية الصادرة أو المؤيدة بينك اعتماد مستند مستند ستقضى بشرطها في موعد لا يتجاوز تاريخ صلاحية التمويل .

وكل طلب للمقرض لاستخدام التمويلين سيكون مصحوباً باثبات مرض
لسيتي بنك واكتريم بنك يفيد :

(أ) بأن المقرض قد عمل ترتيبات ملزمة ومقبولة لها .

(ب) بشرط أن يكون الدفع النقدي المطلوب قد تم في موعد لا يتجاوز
تواتر يخ طلبات السحب المطابق دفعها تحت الاعتمادات المستندية .

(مادة ٦)

اللغاء والإيقاف

(أ) الاغاء بمعرفة المقرض :

يجوز للمقرض في أي وقت ومن حين آخر وفيما لا يقل عن خمسة أيام
عمل سابقة على اشعار مكتوب لسيتي بنك واكتريم بنك وبنك الاعتماد المستند
دون تحمل أتعاب الغاء أو أتعاب مشابهة أن يعني كل من التمويلين لم تلغ
أو استخدمت بالفعل . وبلغ أي جزء ملغى سيجزأ بين التمويلين تبعاً للنوع
النسبة لكل تسوييل لم يسبق استخدامه أو الغاؤه .

(ب) الإيقاف واللغاء بمعرفة ستيتى بنك واكتريم بنك :

في حالة وقوع تقصير أو حالة كان يمكن اعتبارها تقصيراً لولا الاخطار
أو فوات الوقت واستمرار هذه الحالة أو في حالة وقوع قوة قهرية يرى معها ستيتى
بنك واكتريم بنك عدم تمكّن المقرض من تنفيذ التزاماته بموجب الاتفاقية أو
السندات فيجوز لكل منها بالنسبة للجزء الخاص به التمويل ولكل بنك من
بنوك الاعتمادات المستندية بموجب اخطار كتابي للمقرض (يعتبر قد أرسل متى
أودع في البريد أو سلم لمكتب التغريف أو التلكس أو البرق) يجوز لكل منها
اجراء ما يلى :

١ - ايقاف حق المقرض في الاستفادة بعد ذلك من التمويل محل الاخطار .

٢ - الغاء كل أو أي جزء من التمويل أو التمويلين الذي لم يكن بالفعل قد تم الغاؤه أو سحبه بشرط - مع ذلك - أي ايقاف أو الغاء سوف لا يمتد إلى ذلك الجزء من أي تمويل قد استخدم باصدار أو بتأييد اعتماد مستند غير قابل للالغاء من بنك اعتماد مستند .

وسيكون الاشعار لبنك الاعتماد المستندى نافذا فقط عندما يتم استلامه بمعرفة ادارة الاعتمادات المستندية بهذا البنك .

(ج) توديع المبالغ وتخفيض الأقساط :

سيوزع اكرزيم بنك مبلغ أي جزء ملغي من تمويله بمعرفة المقترض أو بمعرفته على النحو التقديرى بين سند اكرزيم بنك (١) وسند اكرزيم بنك (٢) تبعاً للمبالغ المستخدمة وغير الملغاه من سنداته . وأى جزء من التمويل يقوم المقترض أو سيتى بنك أو اكرزيم بنك بالغائه سيستخدم في تخفيض الأقساط القائمة من أجل التمويل والسدادات الخاصة بها بطريقة عكسية لتواريخ الاستحقاق بالجدولة .

(مادة ٧)

التقارير

(أ) تقارير سير المشروع :

يقوم المقترض بدءاً من ربع السنة التي حررت فيها الاتفاقية وحتى انتهاء المشروع وتشغيله أو حتى دفع جميع المبالغ المستحقة بسبوج الاتفاقية والسدادات بالكامل أيهما يقع أولاً . يقدم المقترض أو يكلف الهيئة بتقديم تقرير لسيتى بنك واكرزيم بنك خلال ٣٠ يوماً من نهاية كل ربع سنة ويكون مصدقاً عليه من الهيئة ومقبول شرعاً وموضوعاً من سيتى بنك واكرزيم بنك ومتضمناً ما يلى :

١ - اجمالي التكاليف التقديرية للمشروع بعناصرها الرئيسية :

تكاليف العمل الذي تم خلال الربع من العام ، تكاليف العمل الذي تم حتى حينه ، الزيادة أو الانخفاض في التكاليف المقدرة موضوعة على أساس التقديرات الأصلية والمطلوبة لاستكمال المشروع .

ويوضح في كل نوع تكلفة العملية المحلية ، تكلفة الدولار ، تكلفة العملات الأخرى كل على حدة .

٢ - جدول للمشروع والإنشاءات يبين خطة العمل الأصلية وسير العمل الفعلى وبالنسبة المئوية للإنجاز مع جدول المشروع التقديرى الجارى .

٣ - صور لعمليات البناء والتجهيز عليها العناوين والتاريخ .

٤ - تقرير موجز يوضح ما يلى :

(أ) العمل الذى تم خلال ربع السنة متضمنا شرحا للتغيرات في الخرائط في الكميات أو التكاليف وأية ظروف غير عادية واجهتهم .

(ب) العمل المخطط للفترة التالية .

(ب) تقارير التشغيل الفنية :

يقوم المقترض أو يجعل الهيئة تقدم لسيتى بنك وأكرزيم بنك نسخ من تقارير الاتصال والتشغيل التي أعدتها الهيئة وذلك خلال ٦٠ يوما من استكمال المشروع ثم نصف سنوى بعد ذلك الى أن يتم دفع جميع المبالغ المستحقة بموجب الاتفاقية والمستندات بالكامل وتتضمن التقارير ما يلى :

١ - بيانات عن المواد الخام والاتصال والمبيعات وتكاليف التشغيل وتحسينات رأس المال .

٢ - تقرير عن أي مشاكل معلومة أو متوقعة واياضاح لها وملحق بأى بيانات أخرى قد يطلبها سيتى بنك وأكرزيم بنك .

(ج) خطاب اذعان :

بدءا من السنة المالية المحررة فيها هذه الاتفاقية وحتى تمام الوفاء بجميع المبالغ المستحقة بموجبها وبالمستندات يقوم المسؤول الرئيسي عن المقترض خلال ١٢٠ يوما من نهاية السنة المالية بتقديم خطاب اذعان لسيتى بنك وأكرزيم بنك على النموذج الوارد بالملحق (ج) .

(مادة ٨)

أحوال التقصير

متى وقعت أحوال التقصير الآتية واستمرت

- ١ - عدم قيام المقرض بالدفع عند استحقاق أي مبلغ بموجب الاتفاقية أو السندات .
- ٢ - إذا ثبت أن أي اقرار أو خصماً تمت فيما يتعلق بالاتفاقية أو أي بيان في شهادة أو تقرير أو رأى أو تقرير مالي مقدم إلى أكزيم بنك أو ستي بنك طبقاً للاتفاقية إذا ثبت أن ذلك غير صحيح من أي ناحية جوهرية وقت تقديمها .
- ٣ - عدم تنفيذ أو التزام المقرض بأى تعهد ورد في الفقرة ج من المادة (٣) .
- ٤ - عدم تنفيذ المقرض أو التزامه بأى تعهدات أو التزامات أخرى وردت في الاتفاقية (ما عدا الحالات المحددة في فقرات أخرى خلاف ما ذكر بالمادة ٨) ولم يتم بمعالجة الأمر خلال ٣٠ يوماً من اخطاره كتابة من ستي بنك أو أكزيم بنك .
- ٥ - عدم قيام المقرض بالدفع عند الاستحقاق - بعد فترة السماح المتفق عليها - أي مبالغ مستحقة حسب هذه الاتفاقية للخدمات التي تتم أو أي مبالغ أخرى عند استحقاقها .
- ٦ - حدوث موقف غير عادل يعطى لستي بنك أو أكزيم بنك مبررات معقولة للانهاء نظراً لاف المقرض لن يتمكن من الوفاء بالتزاماته بخصوص هذه الاتفاقية .
- ٧ - عند قيام المقرض باعلان ايقاف عدم الدفع ، (موراتوريوم) لأى قروض خارجية .
- ٨ - توقف البنك المركزي المصري عند تنفيذ أي بنك من بنود الاتفاق تهم ذكره بالضمان واستمرار التوقف بدون علاج لمدة ٣٠ يوماً بعد اخطار كتابي يقدم للبنك المركزي المصري .

حينئذ يجوز لكل بنك بالنسبة لتحويله وباطخار كتابي للمقترض - سيني بنك - أكرزيم بنك .

- بنك الاعتساد المستندى حسب الأحوال أن يجعل المبالغ الآتية مستحقة فوراً (الإخطار يعتبر تم ارساله متى أودع بريد الولايات المتحدة المسجل أو أرسل بالتلغراف - التلكس - التليفون) :

(١) كامل المبلغ الأصلى المتبقى في ذلك الوقت + الفائدة المترتبة عليه حتى تاريخ الدفع .

(٢) أسممه في أي مبالغ لم تصرف بموجب الاعتمادات المستندية غير القابلة للرجوع فيها والصادرة من أي بنك اعتماد .

(٣) أي مبالغ أخرى مستحقة بموجب الاتفاقية والكمبيالات .
ويوافق سيني بنك وأكرزيم بنك على التشاور مع بعضها قبل ارسال الإخطار للمقترض .

(مادة ٩)

الاختصاص القضائي

(١) الخصو ع للاختصاص القضائي :

أى تصرف قانونى أو اجراء ينشأ من الاتفاقية أو الكميالات يتخذ في الولايات المتحدة فى أي محكمة للدولة مقرها ولاية نيويورك .

ومقترض عن نفسه وعن ممتلكاته ودخله يخضع خضوعاً غير قابل للرجوع فيه لاختصاص هذه المحاكم في هذه الاجراءات أو التقاضى .

ويعين المقترض تعيناً ثابتاً قضائية جمهورية مصر العربية الواقعة في نيويورك - الولايات المتحدة كوكيل له لتلقى الاجراءات نيابة عنه وعن ممتلكاته ودخله في حدود الاختصاص القضائي لهذه الدعاوى أو الاجراءات .

وعدم ارسال الوكيل اخطاراً للمقترض بذلك لن يؤثر أو يبطل صحة هذا الاجراء أو الحكم الصادر في القضية أو الاجراء المجنى عليه .

كما يوافق المقترض موافقه لارجوع فيها أن ترسل له نسخة هذه الاجراءات بالبريد الجوى المسجل الأمريكى على عنوانه الوارد قبله اسمه فى الأوراق التى بها توقيعات الاتفاقية ويوافق المقترض على أن يحتفظ فى جميع الأوقات من وكيل لتلقى هذه الاجراءات كما ورد سالفًا والنصوص السالفة لا تحد من حق اكرىهم بنك وسيتى بنك لاتخاذ أى اجراء أو رفع قضية أو الحصول على تنفيذ الحكم الصادر فيها فى أى مكان اختصاص آخر يكون لامقترض فيه أعمال أو موجودات أو بأى طريقة أخرى .

ويوافق المقترض على أن الحكم النهائى الذى يصدر هذه فى أى قضية أو اجراء متعلق بالاتفاقية أو الكمبىالات يكون باقىا ويجوز تنفيذه فى أى مكان آخر داخل أو خارج الولايات المتحدة عن طريق رفع قضية عن هذا الحكم . وتعتبر النسخة الرسمية أو المستخرجة من الحكم دليل قاطع عليه على قيمة المديونية أو بأى وسيلة أخرى ينص عليها القانون .

(ب) التنازل عن الحصانة المطلقة :

يتنازل المقترض صراحة وبغير رجوع عن أى حق له فى حصانة أو ان يطلب هذا الحق ضد تقاضى الأحكام - المصادر - التنفيذ على أساس السيادة سواء كان الحصانة له أو لمستلكاته موجود فيما يتعلق بالتزاماته فى الاتفاقية والكمبىالات . وكذلك الحصانة التى له بمفترض الاتفاقية العربية الدولية والتى أنشأها المقترض أو بمتلكاته موجود ضد التنفيذ قبل الحكم النهائى .

(مادة ١٠)

متنوعات

(أ) النقل البحري (فى المحيط) :

البضائع المصدرة من الولايات المتحدة لسفينة محيط تنقل على سفن أمريكية حسب القرار العام رقم ١٧ للكونجرس الأمريكى إلى نهـ الا اذا حصل المقترض أو الهيئة على تنازل عن ذلك المطلب من الادارة البحرية من الولايات المتحدة .

(ب) تكاليف النقل :

أن تكاليف أجر التقل البحري أو الجوى لشحن البضائع يمكن تمويله بموجب الاتفاقية حتى كان الشحن على سفن أو طائرات أمريكية بغض النظر عن التنازل في حالة الشحن بسفن المحيط (الوارد في فقرة أ من المادة ١٠) .

(ج) التأمين :

يحصل المقترض هو أو الهيئة على تأمين على المخاطر البحرية والترانزيت لجميع شحثات البضائع وقيمتها لا تقل عن قيمة ما تم صرفه أو سيصرف من التحويل عن هذه الشحثات .

وأقساط التأمين تمول من الاتفاقية اذا كانت مدفوعة بالدولار باليوصيات تأمين تدفع بالدولار ولدى شركات أمريكية بالولايات المتحدة .

(د) التصرف في المديونية :

يجوز لاكتزيم وسيتى بنك بيع أو تحويل أو التنازل عن أو المسماومة على أو منح أجزاء أو التصرف في كل أو جزء من الدين الواجب بمقتضي هذه الاتفاقية أو السندات كما يلى :

١ - دون موافقة المقترض إلى أي من الوكالات الحكومية الأمريكية أو صندوق الصادرات الخاص أو أية من فروع أو خلفاء CITI Corp

٢ - أو بموجب موافقة مسبقة مكتوبة من المقترض والتي لن تحل بطريقة غير مقبولة لأى طرف آخر وفي كل الحالات سيسنتمع هذا الطرف بكل الحقوق والامتيازات المخولة للاكتزيم وسيتى بنك بسوجب هذه الاتفاقية وسيقوم المقترض بناء على طلب الاكتزيم أو السيتى بنك بتنفيذ وتسليم الاكتزيم أو السيتى بنك حسب الحاله أو لأى طرف يحدده الاكتزيم بنك أو السيتى بنك ، سيقوم بتسليم السندات حسب الأحوال وسيكون لهذه السندات القوة الكلاملة والتأثير للتصرف بمحاجها لكل من الاكتزيم والسيتى بنك حسب الأحوال .

(هـ) الضرائب :

يواافق المقترض على دفع ما يلى :

(أ) جميع المبالغ المستحقة عليه بستفاضة الاتفاقية والكمبيالات خالية من أي خصم ونسبة مالية أو مستقبلة أو أي استقطاع آخر .

(ب) الضرائب عن هذه المبالغ عن تحرير وتسليم وتسجيل وتنفيذ الاتفاقية أو الكمبىالات (ويستفيد من ذلك في حالة سيتى بنك واكتريم بنك) .
الضرائب على الدخل الصافي المفروضة في الولايات المتحدة أو ولاية نيويورك أو أي تقسيم سياسي أو سلطة ضريبية مختصة بأى منها .

(ج) الضرائب التي تحدى على اكتريم بنك وسيتى بنك على القرض فيما يختص المقترض من حسب الاتفاقية والكمبيالات .

(د) الضرائب على أي مبالغ تدفع عن البنود السابقة من هذا البند .
ويواافق المقترض أيضا على :

(أ) انه ممنوع حسب القانون أن يدفع أي ضرائب حسب ما ذكر بالبند عاليه وأن الأرباح والمصاريف اللازم دفعها لهذه الاتفاقية أو للسندات ستزيد بالقيمة التي تلزم سيتى بنك واكتريم بنك بالنسبة للفوائد والمصاريف حسب النسب المذكورة في هذه الاتفاقية بعد التحفظ على دفع كل هذه الضرائب بدون احتساب لأى فوائد لاكتريم بنك وسيتى بنك عن هذه الدفعات .

(ب) ان حسب طلب اكتريم بنك وسيتى بنك ان يسلم لاكتريم بنك حسب الحالة أي زيادة ناتجة عن الأرباح والمصاريف حسب ما ذكر بالبند في الحال شاملة أي سندات يتم اصدارها بدلا من السندات المذكورة .

(ج) أن يجنب أكزيم بنك وسيتي بنك أي مسئوليات عن ضرائب غير الضرائب على الدخل الصافي المستثناء في فقرة فرعية ١/ب السالفه أو الناتجة من تأخيرهم أو تقديرهم في دفع الضرائب (سواء كانت قانونية وسلبية أم لا) .

(د) أن يقوم أكزيم بنك أو سيتي بنك أصل اثبات دفع الضرائب أو نسخة سحبه منه حسب ما يطلب أي منهم وإن لم تكن هناك ضرائب دفعت يقدم لهم شهادة من السلطة الشرعية الملائة أو رأي مستشار يقبلها يفيد عدم استحقاق أي ضرائب .

(و) عدم اعتبار التسامح أو التأخير تنازلات عن الحقوق :

أى تقدير أو تأخير من جانب أكزيم بنك أو سيتي بنك في ممارسة أى حق أو سلطة أو امتياز منصوص عليه في الاتفاقية أو الكميالات لا يعتبر تنازاً عن هذا الحق أو السلطة أو الامتياز أو التزام المقترض في الاتفاقية أو الكميالات كما أن ممارسة حق منها أو جزء من هذا الحق أو السلطة أو الامتياز لا يعني استبعاد للباقي ١ وهذه الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية والكميالات هي بالإضافة إلى أى حقوق أخرى تكون لهم بخلاف ذلك وليس لها مانعة لها .

(ز) التنازل عن المطالبة :

اكزيم بنك وسيتي بنك غير مسئولين عن عمل أى عقد شراء أو التزام التدخل في أى نزاع خاص بعمل عقد شراء . وأى ابداء للمقترض أو الهيئة ضد أى مورد للبضائع أو أى شخص آخر بشأن عقد شراء أو عن انشاء المشروع أو تشغيله لن يؤثر أو يخل بالتزامات المقترض في الاتفاقية في الكميالات ولا يستخدم في الدفع أو رد الدعوى أو رفع ادعاء مضاد لهذه الالتزامات .

(ح) المصارييف :

أى بيانات تقارير شهادات . - آراء أو مستندات أو معلومات أخرى تقدم من المقترض أو الهيئة لاكزيم بنك أو سيتي بنك تكون مجانا . ويدفع المقترض

أى تكاليف ومصاريف يتحملها أحد البنكين في سبيل اعداد الاتفاقية أو الكمبيالات أو تعديلها أو تنفيذها وكذلك في عمل التمويل وادارته وتشغيله أو في حماية أو حفظ حقوقهم أو ادعائهم الناشئة من الاتفاقية أو الكمبيالات كما يدفع أى تكاليف مرتبطة بالاتفاقية .

(ط) يوم انهل :

تعنى أى يوم غير الأيام التي تملك فيها (فيدرال ريزرف بنك) نيويورك .

(ج) القانون الذي يحكم الاتفاقية والكمبيالات :

تحكم وتفسر بقوانين الولايات المتحدة - ولاية نيويورك .

(د) الاتصالات :

أى تقارير مالية ومستندات أخرى واتصالات (غير ما يجري بين البنكين) ترسل بالبريد التلغراف - التلكس أو بالبرق أو بالتسليم الشخصي وتعتبر سلمت متى سلمها المستلم (ما لم ينص على خلافه والاتفاقية) وتكون كتابية وباللغة الانجليزية أو مرفقة بها ترجمة انجليزية دقيقة يعتمد عليها البنكان لجميع أغراض الاتفاقية وتوجه في حالة اكرزمينك والمفترض على العنوان الوارد قبله اسم كل منهم في الصفحة التي بها التوقيعات في الاتفاقية وفي حالة سيتى بنك على عنوانه ش أحمد باشا - جاردن سيتى - القاهرة وبالنسبة لأى طرف آخر على العنوان الذي يحدده كتابة للأطراف الأخرى .

(هـ) الاستفادة من التهويل :

هذه الاتفاقية تكون ملزمة لكل الأطراف ونافذة المفعول لصالحهم وواجبة النفاذ عليهم وعلى خلفهم ومن يتنازلون اليه على ألا يتنازل المفترض أو يمول حقوق أو التزاماته في الاتفاقية والكمبيالات دون موافقة كتابية من اكرزيم بنك وسيتى بنك .

(م) التعديل أو التنازل :

لا يجوز تعديل أو تغيير أي نص في الاتفاقية أو الكميات أو التنازل عنه أو الاعفاء منه أو انهائه إلا بآداة كتابية موقعة من الطرف الذي ينفذ خذه هذا التعديل .. الخ .

(ن) نوع عملة مصاريف التقاضي وتحديدها :

إذا كان يقرض الحصول على حكم من أي محكمة بخصوص التزام المقترض في الاتفاقية أو الكميات يلزم تمويل أي مبلغ بالدولار مستحقة بموجب الاتفاقية أو الكميات إلى عملة أخرى فان التمويل يتم بسعر الشراء السارى بمكتب أكزيم بنك أو سيتى بنك حسب الأحوال في العنوان الوارد قبل اسمه فى صفحات التوقيع والخاص بالدولار الحر التمويل في نهاية اليوم السابق ليوم صدور الحكم فإذا تغير السعر ما بين اليوم السابق ليوم صدور الحكم ويوم دفع الحكم فان المقترض يدفع المبالغ الإضافية الازمة للتأكد من أن المبالغ المدفوعة في تاريخ الدفع هو المبلغ بالعملة الأخرى الذى عند تمويله بالسعر السارى في تاريخ الدفع هو نفس المبلغ المستحق لا أكزيم بنك أو سيتى بنك - حسب الأحوال - بالدولار وفقاً للاتفاقية أو الكميات .

والمقترض ليس مطالب بأى حال من الأحوال بدفع مبلغ أكبر بالدولار بسعر التمويل عند الدفع أكثر مما هو مستحق بموجب الاتفاقية أو الكميات بحسب قابل التزامات المقترض ثابتة عند التزاماته بالدولار .

أما المبالغ الأخرى التى تستحق عليه بحسب نصوص هذه الفقرة () ف تكون دين منفصل ولا تتأثر أو تدرج في أي حكم خاص بـمبالغ أخرى مستحقة بموجب الاتفاقية أو الكميات .

تقرير الاتفاقية :

اقراراً لما تقدم حرر الأطراف هذه الاتفاقية لتصبح نافذة وملزمة للأطراف وسلمت بالولايات المتحدة في التاريخ المذكور في البداية .

توقيعات

عن جمهورية مصر العربية

الاسم :

الوظيفة :

العنوان :

عن سستي بنك

الاسم :

الوظيفة :

العنوان :

عن اكرمين بنك

العنوان : واشنطن

ملحق ١/١ (سيتي بنك)

سند أذني

عن استلام مبلغ ٣٤٥٤٠ ٨٨٥ دولار .

هيئة مشروعات القطارة والطاقة المائية المتتجددة (المقرض) بسوجب هذا السند الأذني أن يدفع بالأمر سيتي بنك بمكتبة الواقع ٣٩٩ بارك آفينيو - الولايات المتحدة - نيويورك - ولاية نيويورك مبلغ أصلى قيمته ٨٨٥٣٤٥٤٠ دولار بعملة الولايات المتحدة على أقساط كما سيرد النص وأن يدفع للمكتب المذكور فوائد بنفس العملة على المبلغ المتبقى من حينآخر حتى تاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة سنوياً ٤٪ ثم بعد ذلك حتى السداد بالكامل فوائد سنوية يحدد سعرها في اتفاقية التمويل المشار إليها فيما يلى :

ويدفع المبلغ الأصلى موضوع هذا السند على ٣ أقساط - القسطان الأولان كل منها ٣٧٦٢٧١٧٩ دولار يدفعها في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٥ وفي ٢١ مارس سنة ١٩٨٦ على التوالى والقسط النهائى قيمته ١٣٢٨٠١٨٢ دولار يدفع في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٥

وفوائد هذا السند الأذنى تدفع في ٣١ مارس و ٣٠ سبتمبر من كل سنة وفي تاريخ الاستحقاق عند الدفع مقدماً (بقدر الفائدة المتراكمة حتى ذلك الحين) وسواء كان الدفع معجلاً أم خلافه وبعد تواريخ الاستحقاق تدفع عند الطلب وتحسب الفوائد على أساس الأيام الفعلية التي انتقضت (ويدخل في الحساب اليوم الأخير) وعلى أساس السنة ٣٦٠ يوماً .

صدرت هذا السند الأذنى حسب شروط اتفاقية تمويل مؤرخة - ١٩ مبرمة بين المقرض - سيتي بنك وكسيبورت امبورت بنك وستفيد من المزايا الواردة بها .

ويجوز دفعها مقدماً أو تعجيل الدفع (قبل موعد الاستحقاق) كما ورد في اتفاقية التمويل .

سيتم استصدار السندات طبقاً لشروط الاتفاقية المبرمة في ١١/١١/١٩٨٣ بين كل من المقترض وسيتي بنك واكزيم بنك والحاملة للمزايا المبينة بالاتفاقية وقد تدفع مقدماً أو قد يعدل الدفع كما هو مبين بالاتفاقية .

«يجوز لسيتي بنك بيع أو تحويل أو التنازل عن أو المساومة على أو منح مساهمات أو التصرف في جزء أو كل من مدionية المقترض بموجب السندات واتفاقية القرض :

١ - بدون موافقة المقترض إلى أي من الوكالات الحكومية الأمريكية أو صندوق الصادرات الخاص أو فروعه أو خلفائه .

٢ - أو بموجب موافقة مسبقة مكتوبة من المقترض والتي لن تحال بطريقة غير مقبولة إلى أي طرف آخر . وفي كل الحالات سيتمتع هذا الطرف بكل الحقوق والامتيازات التي لسيتي بنك بموجب هذه الاتفاقية .

هيئة مشروعات القطارة والطاقة المائية والتجددية

عن

الصفة

ملحق ٢/١ (اكزيم بنك)

سند اذني

عن استلام مبلغ ٦٦٤٠٠٩٠٥ دولار

بموجب هذا السند الاذني تعد هيئة مشروعات القطارة والطاقة المائية والمتتجددة أن تدفع لأمر اكسبورت امبورت بنك (اكسمنيك) في مقر فيدرال ريزرف بنك بنيويورك - ولاية نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ أصلى قدره ٦٦٤٠٠٩٠٥ دولار بعملة الولايات المتحدة على أقساط نص عليها فيما يلى وأن يدفع للمكتب المذكور فوائد بنفس العملة على الباتى من المبلغ الأصلى من حين الآخر بسعر ٤٪ سنوياً .

ويدفع المبلغ الأصلى على ١٨ قسطا كل منها قيمته ٣٧٦٢٧١٧٩ دولار الا أن القسط الأول قيمته ٤٧٠٠٧٤٣٢٤٣ دولار يستحق في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٦ وباقى الأقساط تدفع نصف سنوى كل ٣١ مارس و ٣٠ سبتمبر من كل سنة .

والفوائد على هذه الكمية تدفع في ٣١ مارس و ٣٠ سبتمبر من كل عام وتحسب على أساس عدد الأيام الفعلية التي اقضت على أساس السنة ٣٦٥ يوماً صدرت هذا السند الاذنى طبقا لشروط اتفاقية تمويل مؤرخة ١٩ مبرمة بين المقرض - سينتي بنك واكزيم بنك وتخضع لشروطها وتستفيد من مزاياها ويجوز الوفاء بها مقدما أو تعجيل الوفاء بها حسب نصوص اتفاقية التمويل .

سيتم اصدار السندات طبقا لشروط الاتفاقية المبرمة في ١١/١١/١٩٨٣ بين كل من المقرض وسينتي بنك واكزيم بنك والحاملة للمزايا المبينة بالاتفاقية وقد تدفع مقدما أو قد يعدل الدفع كما هو مبين بالاتفاقية .

يجوز لسينتي بنك بيع أو تحويل أو التنازل عن أو المساومة على أو منح مساهمات أو التصرف في جزء أو كل من مديونية المقرض بموجب السندات واتفاقية القرض :

١ - بدون موافقة المفترض الى أي من الوكالات الحكومية الأمريكية أو صندوق الصادرات الخاص أو فروعه أو خلفائه .

٢ - أو بموجب موافقة مسبقة مكتوبة من المفترض والتي لن تحال بطريقة غير مقبولة الى أي طرف آخر . وفي كل الحالات سيمتuce هذا الطرف بكل الحقوق والامتيازات التي لسيتي بنك بموجب هذه الاتفاقية .

هيئة مشروعات القطارة والطاقة المائية والمتعددة

عنـه

الصـفة

خطاب التزام

اسم وعنوان المقترض

بشأن قرض أكرزيم بنك رقم ٧٤٦ - مصر

السادة :

طبقاً لبنود وشروط اتفاقية القرض (الاتفاقية) المؤرخة // / ١٩
الخاصة بالقرض شروط الاتفاقية مرفقة مع هذا يشهد الموقع أدفاه بما يلى :

١ - (أنا المسئول المالي الرئيس المقترض) وبهذه الصفة قمت بمراجعة
بنود الاتفاقية وقت أو أشرفت على مراجعة عمليات وظروف المقترض من خلال
السنة المالية للمقترض المنتهية في ١٩ لتحديد مدى فيام المقترض بمسئولياته
حسب هذه الاتفاقية وعلى الأخص عما إذا كان هناك حالة تقصير أو ما يعتبر
كذلك بموجب اخطار أو انقضاء مواعيد أو كلامها وما إذا كانت هذه الحالة
مستمرة •

٢ - المقترض يقوم بالتزاماته كاملة حسب الاتفاقية •

٣ - إلى جانب ما سبق :

(أ) لم يقصر في دفع أي مبلغ واجب الدفع طبقاً للاتفاقية أو السنديات
أو أي اتفاقية أخرى أو أداة تنص على دفع المبالغ المقترضة أو سعر
الشراء المؤجل للأشياء أو الخدمات التي تم استلامها أو خلافه كما
ورد في مادة ١/٨، ٥

(ب) لم يجر دفع أي مبلغ مقدماً مما ذكر في فقرة ج/٢ من مادة ٣ من
الاتفاقية ما لم يكن قد تم دفع مبلغ مقدماً بالتناسب معه طبقاً
لشروط تلك الفقرة •

(ج) أن المقترض قد التزم بالكامل بشروط رفع التقارير الواردة في مادة ٧ من اتفاقية التمويل .

(د) المقترض ليس على علم بأى أمر يسكن أن يؤثر جوهرياً على أعماله كثنا هي الآن وبأى أمر يعتبر تقسيراً لولا وجوب الاخطار أو انتفاء المواجه .

توقيع عن

جمهورية مصر العربية

الوظيفة

الاسم

العنوان

ملحق (د)

الضمان

ضمان تاريخ / ١٩٨٢ بمعرفة البنك المركزي المصري مؤسسة قائمة وتم تنظيمها حسب قوانين جمهورية مصر العربية (الضامن) لصالح ستي بنك ن . أ . ٠ (البنك)

تقرير مبدئي :

دخل البنك في اتفاقية تمويل مؤرخة / ١٩٨٢ (الاتفاقية أو كما يذكر فيما بعد اتفاقية القرض) مع جمهورية مصر العربية (المقرض) .

والآن ولكل من يتم افتتاح البنك بتوقيع اتفاقية القرض يقر الضامن بما يلى :

بند ١ - الضمان :

يقر الضامن بدون أية اشتراطات بالتسلييد في المواعيد المحددة حسب شروط الاتفاقية وكذلك بالنسبة للسنادات الصادرة من البنك (سنادات ستي بنك) وذلك فيما يخص المبلغ الرئيسي - الأرباح - المصاريف أو أي مبالغ أخرى (الالتزامات) ويوافق على دفع جميع المصاريف الناتجة عن أي حقوق لهذا الضمان .

بند ٢ - الضمان المطلق :

يتعهد الضامن بأن يكون سداد الالتزامات حسب شروط اتفاقية القرض وسنادات ستي بنك بدون اعتبار لأى احرار يتعارض مع هذه الشروط أو حقوق البنك .

استعداد البنك الضامن للضمان المذكور يجب أن يكون مطلق وغير مشروط ولا يتأثر بما يلى :

(أ) أى تقصير في سريان مفعول اتفاقية القرض أو سنادات ستي بنك أو أى اتفاقية أخرى .

(ب) أي اختلاف في المواجه أو مكان الدفع أو الشروط أو الالتزامات أو التعديلات أو أي تغيير عن شروط الاتفاقية أو سندات سيتي بنك .

(ج) أي تحويل أو خطأ أو تعديل أو الغاء أو البعد عن شروط الضمان لأي التزام .

(د) أي ظروف أخرى يتسبب عنها تخلٍ المقرض عن التزاماته .

بند ٣ - الإلغاء :

يقوم الضامن باستبعاد أي استعجال أو أي اخطار بالموافقة أو أي اخطار آخر بالنسبة لالتزامات هذا الضمان أو أي مطلب بأن البنك يقوم بحمايته وأي ضمان لامتيازاته ومصالحه ويكون عرضه لانهاء حقوقه أو اتخاذ أي اجراء ضد المقرض أو ضد اي شخص أو مجموعة من الأشخاص .

بند ٤ - الاستبدال :

ليس على الضامن أن يمارس أي من الحقوق التي يكتسبها عن طريق الاستبدال في ظل هذا الضمان وذلك عن طريق الدفع بطريق أو بأخر حتى تدفع جميع الالتزامات بالكامل وإذا تم دفع أي مبلغ للضامن على حساب أي من حقوق الاستبدال في أي وقت وذلك عند ما يتم دفع جميع الالتزامات بالكامل هذه المبالغ سوف تجهز لصالح البنك وتدفع له لحساب وتطبيق جميع الالتزامات سواء كانت مطابقة أو غير مطابقة لبنود اتفاقية التمويل .

إذا دفع الضامن للبنك كل أو جزء من الالتزامات المفروض أن تدفع بالكامل وفي هذه الحالة سوف يقوم البنك بناء على طلب الضامن بتنفيذ وتسليم الضامن الوثائق الصالحة بدون اللجوء لأى ضمان لتأكيد التمويل بالاستبدال للضامن والمصلحة الالتزامات الناتجة عن مثل هذا الدفع من قبل الضامن .

بند ٥ - التسديدات الحرة بدون ضرائب :

(أ) يدفع الضامن أي أو كل التسديدات حرة وبدون خصم لأى ضرائب حالية أو مستقبلة أو تكاليف أو امتانع عن الدفع وجميع الالتزامات الأخرى مع استبعاد الضرائب المفروضة على الدخل الصافي وكل الدخول المغفية من ضرائب الولايات المتحدة أو أي مقاطعة سياسية أخرى وجميع الضرائب الغير مستبعدة وتكليف الاستقطاعات أو أي التزامات مدرجة تحت بند الضرائب . اذا طلب عن الضامن بحق القانون أن يحذف أي ضريبة من أي مبلغ قابل للدفع وفي هذه الحالة سوف تزيد قيمة المبلغ حسب الطلب وبعد أن تحذف كل المبالغ المطلوبة (وذلك يشمل الاستقطاعات المطبقة على المبالغ الإضافية والتي سوف تدفع تحت هذا البند) ويأخذ البنك مبلغ يساوى المبلغ المفروض أن يأخذه اذا لم تحذف هذه الاستقطاعات وسوف يدفع الضامن بالكامل المبلغ المحذوف الى الجهات المختصة بالضريبة .

(ب) سوف يدفع أيضاً الضامن أي دفعه حالية أو منتظمة أو أي ضريبة وثائقية أو أي ضريبة عقار وأيضاً التكاليف الناتجة عن دفع أي مبلغ عند التنفيذ والتوريد والتسجيل التي تخصل الضامن .

(ج) يسدّد الضامن للبنك القيمة الكاملة لأى ضرائب (شاملة بدون تحديده أي ضرائب أو ضرائب أخرى خاصة بالتحكيم أو أي مبالغ خاصة بهذا الجزء) تدفع للبنك بدون أي شروط (شاملة الفرامات - الأرباح - المصارييف) الناتجة عنها أياً كانت هذه الضرائب قانونية أو صحيحة الدفع يكون خلال ٣٠ يوماً من تاريخ طلب البنك لذلك .

(د) وخلال ٣٠ يوماً بعد تاريخ دفع أي مبلغ من الضرائب سوف يوفر الضامن للبنك في عنوانه المذكور في البند العاشر الأصل وصورة موثقة من إيصال موضح للدفع - وفي حالة دفع أي ضريبة على أي مبلغ سوف يعطى الضامن شهادة لكل جهة ضريبية مختصة أو رأى خبير مقبول لدى البنك وفي كلتا الحالتين فإن الدفع سوف يصنف من الضرائب .

(ه) بدون أي ضرر ولاستمرارية أي اتفاقية أخرى للضامن فان جميع الالتزامات والاتفاقيات المشمولة بالبنود من ((أ) إلى (د)) المذكورة أعلاه سوف تبقى الدفع بالكامل للقيمة الأصلية والأرباح لسندات سيتى بنك.

بند ٦ - الحكم :

(أ) اذا كان الهدف من الحصول على حكم من أي محكمة من الضروري أن يحول المبلغ بالدولار الأمريكي إلى أي عملة أخرى وتنفق الأطراف المعنية إلى أقصى حد مسموح قانوناً فان التمويل سوف يتم بسعر الشراء الحالى للتمويل حسب سعر البنك الذى يقع في العنوان المذكور في اتفاق القرض للتمويل الحر للدولار حسب سعر الاقفال لليوم الذى يصدر فيه الحكم .

(ب) التزام الضامن بخصوص أي مبلغ واجب الدفع منه للبنك بدون الحاجة إلى أي حكم وبعملة خلاف الدولار الأمريكي سوف تتحسب على أساس سعر اليوم التالي للاستلام بالبنك لأى مبالغ بعملة أخرى وعلى أساس أن يقوم البنك بشراء دولارات أمريكية بهذا المبلغ المدفوع .

اذا كانت القيمة المشتراء بالدولار أقل من القيمة الأصلية المستحقة للبنك في الولايات المتحدة بالدولار فان الضامن يوافق على أن يسدد المبلغ الناقص ، وإذا كانت القيمة المشتراء بالدولار تزيد عن القيمة المستحقة أصلاً للبنك في الولايات المتحدة فان البنك يوافق على رد هذه الزيادة .

بند ٧ - الموافقة القضائية - استبعاد حق الحصانة النقدية :

(أ) يخضع الضامن نهائياً للسلطة القضائية انتابعة لمحكمة ولاية نيويورك أو للمحكمة الفدرالية في مدينة نيويورك وذلك للبت في أي عمل أو تصرف يكون له علاقة أو فاتح عن هذا الضمان وفي هذه الحالة يوافق الضامن كلياً على جميع المطالب التي تخصل ذلك العمل أو هذا

التصرف والذى تقر به وتحده ولاية نيويورك أو المحكمة الفدرالية ويتنازل الضامن في هذه الحالة عن حقه نهائياً عن الدفاع في أية محكمة لدعم هذا العمل أو التصرف - وعلى الضامن في هذه الحالة أن يوكل القنصل العام لدى جمهورية مصر العربية في نيويورك في المكتب التالي .

وعلى وكيله أن يتلقى عنه الشكاوى والاستدعاءات الخاصة بمتلكاته ودخله أو أى جزء قد يفيد هذا العمل أو ذلك التصرف وفي حالة عدم امكان الوكيل من الاتصال بالضامن لكي يخبره بهذه الخدمة أو الحكم الصادر عن هذا التصرف فهذا لا يؤثر على صالحة هذه الخدمة أو ذلك الحكم الصادر أو ذلك التصرف الذى تج عن هذا يمكن أن تصدر هذه الخدمة عن طريق البريد وأن ترسل نسخة أو صورة من الحكم الى الضامن وذلك عن طريق الوكيل الى المكتب المذكور عنوانه سابقا - الضامن يسمح بصفة قاطعة ويوجه الوكيل لكي يقبل هذه الخدمة من قبله وكحل بديل لنظام هذه الخدمة يوافق الضامن تماما على هذه الخدمة وجميع الاجراءات التى يتطلبها هذا العمل أو ذلك التصرف وذلك بارسال بالبريد صور من هذا الاجراء الى الضامن على العنوان المذكور في البند العاشر ويافق الضامن على أن الحكم النهائي في هذا العمل أو تلك التصرف سوف يكون نهائياً ويمكن أن يدعم بأى حكم آخر وذلك بدعوى في الحكم أو بأى اجراء آخر حسب نص القانون .

(ب) لا يوجد شيء في هذا البند يؤثر على حق البنك في أن يقوم بإجراء قانوني بأى وسيلة أخرى في حدود القانون أو يؤثر على حق البنك في أن يأتي بأى عمل أو تصرف ضد الضامن أو أملاكه قبل المحكمة أو بأى سلطة قضائية أخرى .

(ج) يعلم الضامن ويوافق على ان الأنشطة المتوقعة في هذا الضمان اتفاقية القرض وسندات سيتى بنك التجارية فضلا على انى يكون حكومى أو عام وعندها فالضامن يعلم ويافق انه ليس له أى حق في الحصانة والسيادة على هذه الأنشطة أو أى عمل أو تصرف قانوني ناتج أو له علاقة بهذا الضمان أو باتفاقية القرض أو لسندات السيتى بنك . يستبعد الضامن بالنسبة لنفسه ولأملاكه ودخله نهائياً أى حق في الحصانة (وذلك يشمل حصانة القضاء أمام أى محكمة أو لأى تنفيذاً أو ارتباط يساعد في تنفيذ أو حكم مسبق) أو مطالبة بأى شيء قائم الآن أو في المستقبل ويافق على انه ليس من حقه أن يطالب بذلك الحق لأى عمل أو تصرف سواء في الولايات المتحدة أو أى مكان آخر .

بند ٨ - تمثيل وضمانات :

يمثل الضامن ويضمن الآتى :

(أ) انها هيئة مندمجة قانونياً موجودة وقائمة تحت ظل قوانين الجمهورية العربية المتحدة وتتمتع بالقوة والسلطة المرجوة بحيث تقوم بجميع الالتزامات في هذا الضمان .

(ب) ان تنفيذ وتسليم ونشر هذا الضمان قد تم بصفة قانونية من جميع الجهات المندمجة ولم ولن تختلف أى قيد قانوني أو خاص بالعقد مرتبط بالضامن أو أملاكه والضامن حالياً لم يخل بأى قيد من هذا القبيل .

(ج) ليس ولن يكون من المحترم للتنفيذ السليم والتسليم أن يلجم الضامن لهذا الضمان الى تصريح أو موافقة أو شهادة اعفاء أو تسجيلها مع أى محكمة أو جهة حكومية أو وكالة محلية أو أجنبية .

(د) هذا الضمان يكون الالتزامات القانونية السليمة للضامن .

(ه) سوف تدرج التزامات الضامن من خلال هذا الضمان على الأقل في أولوية الدفع وعلى أي اعتبار آخر مع كل دين للضامن ولا يوجد أي حق أو ضمان لفائدة أو أي تكاليف أخرى ولا يوجد نوع من الاتفاق المفضل وذلك يسري على أي عقار أو دخل للضامن الذي يضمن الدين لأي مجموعة .

(و) وقد تم تقديم صور من أوراق ميزانية الضامن بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨١ وكذلك وثائق الدخل والمكاسب الخاصة بالضامن للسنة المالية المنتهية للبنك وذلك موضحاً بأمانة حاليه المالية في ذلك التاريخ ونتائج العمليات التي قام بها الضامن للفترة المنتهية في ذلك التاريخ وتم ذلك تطبيقاً مع المبادئ الحسابية المقبولة عامة ومنذ تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨١ لم يحدث أي تغير في هذه الحالة وبالنسبة للأعمال .

(ز) لا يوجد أي أعمال سابقة أو لاحقة حسب علم الضامن تهدد خساد أي تأثير للأملاكه أمام محكمة أو مكتب حكومى أو هيئة أهلية أو أجنبية ولو حدث مثل هذا التأثير للضامن سيكون له تأثير كبير على حالته المالية وأعماله .

(-) لا الضامن ولا أملاكه تتسع بأى حقوق سيادية أو خلافه بالنسبة لالتزاماته في هذا الضمان وتحذف شروط السيادة المسئولة بالبند ٧ من هذا الضمان .

بند ٩ - التعديلات وخلافه :

لا تعديلات أو حذف من أي نوع لهذا الضمان كما لا توجد أي موافقة من أي نوع من هذا القبيل للضامن .

أى تعديلات لن تكون ذات تأثير الا كتابة وبعد التوقيع عليها بمعرفة البنك وحيثما تكون الموافقة على هذا التعديل فعالة فقط بالنسبة للقرض المطلوب من أجله .

بند ١٠ - عنوان الاخطار :

جميع الاخطارات والاتصالات الأخرى يجب أن تكون كتابة (شاملة البرقيات) وإذا كانت مرسلة للضامن ترسل بالبريد أو البرق أو تسلم له في عنوانه المذكور . وإذا كانت للبنك ترسل بالبريد أو تسلم له لعنوانه المذكور باتفاقية القرض وإذا كانت لأى حجة أخرى فترسل لعنوان هذه الجهة حسب اخطار مكتوب من هذه الجهة .

جميع هذه الاخطارات والاتصالات يجب أن ترسل بالبريد والبرق وتعتبر هذه الاخطارات رسمية عند ارسالها بالبريد أو تسليمها للهيئة التغرفات معروفة حسب العناوين المذكورة سابقا .

بند ١١ - عدم الالغاء - العلاج :

لا يوجد أى تقصير من جانب البنك لكي ينفذ ولا يوجد أى تأخير في التنفيذ ولا يوجد أى حق يمكن اللجوء اليه لعمل أى الغاء . كما لا يوجد أى حق لأى فرد أو جماعة لكسب أى حقوق في هذا المجال . العلاج المضمون هنا يجب أن يكون شاملا وليس كاستثناء لأى علاج مضمون بالقانون .

بند ١٢ - استهوارية الضمان :

تحويل السندات الخاصة بالسيتي بنك .

هذا الضمان ضمان دائم وسوف :

١ - يبقى بكامل قوته وفاعليته حتى يتم سداد كل الالتزامات بالكامل وكل المبالغ الواجبة الدفع بموجب هذا الضمان .

٢ - يبقى ملزما للضامن وخلفاؤه ومن يختارهم .

٣ - يتم تحويله لمصلحة ، ويبقى ملزماً للبنك وخلفاؤه ومن يحول عليهم
ومن يختارهم بدون تحديد لعمومية الشرط السارى رقم (٣) وقد يقوم البنك
بموجب المادة ١١٢ من الاتفاقية وبموجب موافقة مكتوبة مسبقة من المقرض
والتي لن تستخدم بطريقة غير معقولة ، قد يقوم بتخصيص أو تحويل السندات
لأى شخص أو هيئة ولهذا الشخص أو الهيئة بمقتضى هذا أن يقتضي كل الحقوق
المترتبة على هذه السندات والمعطاه للبنك بموجبها .

بند ١٣ - القانون الحاكم :

هذا الضمان سيكون خاضعاً لجميع قوانين ولاية نيويورك بالولايات
المتحدة الأمريكية ، واقراراً لما تقدم فإن الضامن سيقوم بتنفيذ الضمان في
الميعاد المحدد ويتم تسليمه للأطراف المعنية في التاريخ السابق ذكره أعلاه .

البنك المركزي المصري

الاسم :

الوظيفة :

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ الصادر بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧ بشأن الموافقة على اتفاق التمويل الموقع بتاريخ ١٩٨٣/١١/١١ بين حكومتي جمهورية مصر العربية (هيئة مشروعات القطارة والطاقة المائية والتجددية) والولايات المتحدة الأمريكية (أكزيم بنك وسيتى بنك) .

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٨

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢١

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التمويل الموقع بتاريخ ١٩٨٣/١١/١١ بين حكومتي جمهورية مصر العربية (هيئة مشروعات القطارة والطاقة المائية والتجددية) والولايات المتحدة الأمريكية (أكزيم بنك وسيتى بنك) .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٣/١١/١١

كمال حسن على